

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(5)/4/Add.3
12 December 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الخامسة

بوينس آيرس، ١٢-٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيباتها المؤسسية، عملاً بالفقرتين ٢(أ) و ٢(ب) من المادة ٢٢، والمادة ٢٦ من الاتفاقية، وكذلك الفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة من مناطق
خلاف أفريقيا عن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك التقارير عن العملية
القائمة على المشاركة، وعن الخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في
إعداد برامج العمل وتنفيذها

استعراض التقارير المقدمة عن تنفيذ الاتفاقية من البلدان الأطراف المتأثرة في شمال
البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف أخرى متأثرة، بما
في ذلك التقارير عن العملية القائمة على المشاركة وعن الخبرات المكتسبة والنتائج
المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

مذكرة من الأمانة

إضافة

نتائج الاجتماع الإقليمي للبلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط
وأوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف أخرى متأثرة

موجز

١- عُقد في بون، بألمانيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تموز/يوليه الاجتماع الإقليمي الثالث لمراكز التنسيق من البلدان الأطراف في شمال البحر الأبيض المتوسط (المرفق الرابع من اتفاقية مكافحة التصحر) والبلدان الأطراف في

أوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس من الاتفاقية) والبلدان الأطراف الأخرى المتأثرة، وذلك تحضيراً لانعقاد الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وحضر الاجتماع ٤٦ مشاركاً وممثلون عن ٢٣ طرفاً، بما في ذلك الجماعة الأوروبية، وممثلون عن هيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية. وقُدّم ما مجموعه ٣١ عرضاً بما في ذلك عروض عن التقارير الوطنية المقدمة من البلدان المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف أخرى متأثرة. وقدم اثنان من البلدان المتقدمة تقارير عن المساعدة التي يقدمانها إلى البلدان المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية. ولاحظ المشاركون أن ثمانية من البلدان الأطراف اعتمدت برامج عمل وطنية، بيد أن قدراتها ما زالت متباينة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

٢- واعتمد الاجتماع استنتاجات وتوصيات بشأن البنود المواضيعية المقرر النظر فيها خلال الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، مثل العملية القائمة على المشاركة، والتشريعات والمؤسسات، وأوجه التأزر، وتعبئة الموارد، وتدابير إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، والوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز نقلهما، ورصد وتقييم الجفاف والتصحر.

٣- كما نوقشت برامج العمل الوطنية والأنشطة المشتركة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، وكذلك عملية تقديم التقارير. وأخيراً، اتخذ المشاركون قرارات سوف تقوم البلدان الأطراف المدرجة في المرفقين الخامس والرابع بتقديم عروض بشأنها خلال اجتماع فريق المناقشة المزمع عقده في إطار الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، وقدموا أفكارهم المتعلقة بالأنشطة المستقبلية للسنوات العشر القادمة.

المحتويات

| الصفحة | الفقرات |
|--------|--|
| ٤ | ٢ - ١ الولاية - أولاً |
| ٤ | ٦٠ - ٣ الاجتماع الإقليمي للبلدان الأطراف في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية. - ثانياً |
| ٤ | ١١ - ٣ ألف - تنظيم الاجتماع |
| ٥ | ٦٠-١٢ باء - الاستنتاجات والتوصيات |

أولاً - الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف، بمقتضى مقرره ١/م-٥ المتعلق بالإجراءات أو الآليات المؤسسية الإضافية للمساعدة في استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إلى الأمانة (المرفق، الفقرة ١٥) أن تستفيد من أعمالها وأنشطتها الجارية على المستوى الإقليمي و/أو دون الإقليمي لنشر المعلومات المستمدة من تحليلها الأولي والسعي للحصول على ردود بغية إغناء قاعدة أعمال لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (ICCD/COP(5)/11/Add.1).

٢- ووفقاً للمقرر الآنف الذكر، والمقرر ٩/م-٧ المتعلق ببرنامج عمل الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (ICCD/COP(7)/16/Add.1)، نظمت الأمانة اجتماعات إقليمية للبلدان الأطراف المتأثرة من مناطق خلاف أفريقيا تحضيراً للدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وتتضمن هذه الوثيقة الردود المطلوبة التي تم الحصول عليها من خلال الاجتماع الإقليمي للبلدان الأطراف المتأثرة في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية.

ثانياً - الاجتماع الإقليمي للبلدان الأطراف في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية

ألف - تنظيم الاجتماع

٣- عُقد الاجتماع الإقليمي الثالث لجهات التنسيق من منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف متأثرة أخرى، في بون، بألمانيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بغية تمكين هذه البلدان الأطراف وشركائها من صياغة وتقديم مساهمة إقليمية في الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

٤- ونظمت الأمانة خلال اليوم الأول مشاورات، ترأسها السيد فيوريل بلويديا (رومانيا)، لجهات التنسيق من البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية بشأن التقدم المحرز في مجال أنشطة التعاون الإقليمي في إطار المرفق الخامس؛ ومشاورات، ترأسها السيد ساحمير حوخا (ألبانيا)، لجهات التنسيق من البلدان الأطراف في شمال البحر الأبيض المتوسط بشأن التقدم المحرز في أنشطة التعاون الإقليمي في إطار المرفق الرابع.

٥- وانتخب المشاركون السيد حوخا رئيساً للاجتماع، والسيد بلويديا نائباً للرئيس، والسيدة إيفيسا أبولينا (لاتفيا) مقررته. واعتمد المشاركون جدول الأعمال المؤقت بالصيغة التي اقترحتها الأمانة.

٦- وحضر الاجتماع ٤٦ مشاركاً بينهم ممثلون عن ٢٣ طرفاً، بما في ذلك الجماعة الأوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط والبنك الدولي. كما حضر الاجتماع ممثلون عن أربعة منظمات غير حكومية وثلاثة مشاريع بحوث. وقدمت الآلية العالمية مساهماتها في الاجتماع.

٧- وقدم خلال الاجتماع ما مجموعه ٣١ عرضاً. وقدمت البلدان المشاركة التالية وعددها ١٦ بلداً تقاريرها خلال الاجتماع: الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وإسبانيا وإسرائيل وألبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلغاريا وبيلاروس وتركيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا ورومانيا وسلوفينيا ولاتفيا. وقدمت كرواتيا وأوكرانيا معلومات عن تقريريهما الوطنيين اللذين لا يزالان قيد الإعداد. وقدمت البوسنة والهرسك معلومات عن عملية اتفاقية مكافحة التصحر في هذا البلد.

٨- وقدمت ليتوانيا، التي أعلنت أنها لم تتأثر، معلومات عن أنشطتها الوطنية المتعلقة بعملية اتفاقية مكافحة التصحر.

٩- وقدم بلدان من البلدان المتقدمة المشاركة (الجمهورية التشيكية وإيطاليا) تقريريهما عن المساعدة التي يقدمانها إلى البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

١٠- وقدم ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط، والآلية العالمية والبنك الدولي معلومات عن أنشطتهم في البلدان المتأثرة في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية.

١١- واعتمدت الاستنتاجات والتوصيات في الجلسة الختامية المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه. وتم نشر مداورات الاجتماع، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات وقائمة بأسماء المشاركين، في موقع الويب لاتفاقية مكافحة التصحر على العنوان www.unccd.int.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

١- المستوى الوطني

الحالة العامة للتقارير الوطنية وبرامج العمل الوطنية

١٢- وردت قبل ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وهو تاريخ تولى التقارير الوارد في الوثيقة ICCD/CRIC(5)/4/Add.1، تقارير وطنية من ١٧ بلداً من البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف أخرى متأثرة، وذلك على النحو التالي: ٢ من بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط (إسبانيا وتركيا)، و ١١ من بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية (الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وبلغاريا، وبيلاروس، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورومانيا، ولاتفيا، وهنغاريا)، و ٢ من اثنين من البلدان الأطراف المشمولة بالمرفقين الرابع والخامس (ألبانيا وسلوفينيا) و ٢ من اثنين من البلدان الأطراف الأخرى المتأثرة (كندا والولايات المتحدة الأمريكية). ووردت ثلاثة تقارير وطنية خلال الاجتماع الإقليمي (إسرائيل وإيطاليا والبرتغال).

١٣- ومن هذه التقارير الوطنية، البالغ عددها ٢٠ تقريراً، وردت ٥ تقارير من بلدان تقدم تقاريرها الأولى (الاتحاد الروسي، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفينيا، ولاتفيا، والولايات المتحدة الأمريكية)،

و ٥ تقارير من بلدان تقدم تقاريرها الثانية (ألبانيا وبيلاروس وبلغاريا وكندا وهنغاريا) ووردت التقارير العشرة الأخرى من بلدان تقدم تقاريرها الثالثة (أذربيجان وأرمينيا وإسبانيا وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وتركيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا ورومانيا). ووردت ثلاثة تقارير أخرى من بلدان أطراف أخرى متأثرة، أي البلدان الأطراف غير المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي (كندا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية). وقدم بلدان (إيطاليا وإسبانيا) تقريرين منفصلين لكل منهما: تقرير من البلد بوصفه متأثراً وتقرير بوصفه بلداً متقدماً (يتضمن التقرير الثاني تفاصيل عن المساعدة التي يقدمها البلد إلى بلدان أخرى متأثرة).

١٤ - ورحب المشاركون بالمقرر الذي اتخذته مرفق البيئة العالمية بتمويل إعداد التقارير الوطنية عن تنفيذ الاتفاقية للبلدان المتأثرة المؤهلة في أوروبا الوسطى والشرقية. ولاحظ المشاركون عملية تحويل الأموال من مرفق البيئة العالمية ومن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى البلدان الأطراف المؤهلة من خلال أمانة الاتفاقية.

١٥ - ولاحظ المشاركون أنه لم يعدّ إلا برنامج عمل وطني واحد منذ عملية تقديم التقارير الأخيرة في عام ٢٠٠٢، وأن ثمانية بلدان قامت حتى الآن باعتماد برامج عمل وطنية (إيطاليا والبرتغال وتركيا واليونان من منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط؛ وأرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا ورومانيا من أوروبا الوسطى والشرقية). وأبلغت بعض البلدان الأخرى الاجتماع بأنها تشرف على الانتهاء من وضع برامج العمل الوطنية أو أنها بدأت عملية الإعداد.

١٦ - ولا يزال عدد برامج العمل الوطنية دون أهداف إعلان بون (المقرر ٨/م أ-٤). ونظراً لمحدودية عملية المشاركة فيما يتعلق بإعداد برامج العمل الوطنية والتغيرات الهيكلية في بعض البلدان، أوضحت بعض البلدان أنها تنوي تنقيح وتأوين برامج العمل الوطنية.

١٧ - واعترف المشاركون بأن القدرات الوطنية لبلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية لا تزال متباينة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

مسائل موضوعية على المستوى الوطني، بناء على البنود المواضيعية السبعة

(أ) العمليات القائمة على المشاركة

١٨ - وافق المشاركون على القيام، عند الاقتضاء، باستعراض وتوسيع، وكذلك تأوين، قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الأطراف من بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية. وهناك حاجة إلى المزيد من الموارد المالية والجهود المؤسسية لإشراك المنظمات غير الحكومية بطريقة مجدية في الأنشطة التي تتم في إطار اتفاقية مكافحة التصحر.

١٩ - وأوضحت المنظمات غير الحكومية المشاركة الحاجة إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني وضرورة استخدام نماذج جديدة لتعزيز الاتصال بين مختلف الجهات الفاعلة، وذلك لضمان إدماج الاعتبارات الثقافية في عمليات تنفيذ الاتفاقية، وإدخال نهج مبتكر في عملية التنفيذ.

٢٠- واعترف بالنهج المتصاعد على أنه جوهري لتنفيذ الاتفاقية، وأقرت أهمية الربط باتفاقية آرهوس بغية إيجاد البيئة الملائمة للمشاركة الفعالة. ولاحظ المشاركون تزايد الاستجابة للمسائل البيئية.

(ب) التشريعات والمؤسسات

٢١- ركز المشاركون من البلدان المتأثرة على الزيادة في عدد السياسات العامة والقوانين التي تعالج قضايا تتعلق بتدهور الأراضي والتصحر. كما أشاروا إلى ضعف الدعم المؤسسي المقدم لجهات التنسيق وهيئات التنسيق الوطنية، والافتقار إلى التنسيق بين الوزارات ذات الصلة. وأثيرت أيضاً مسألة جهات التنسيق التابعة لمختلف أنواع المؤسسات. كما شدد المشاركون على ضرورة توضيح دور جهات التنسيق وكيفية قيامها بالتنسيق مع هيئات التنسيق الوطنية.

(ج) أوجه التآزر

٢٢- يجري العمل حالياً على إيجاد أوجه تآزر بين اتفاقات ريو والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وعلى المستوى الوطني، لا تزال الحاجة قائمة إلى تحسين وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوزارات وغيرها من المؤسسات المعنية بتنفيذ اتفاقات ريو. وينبغي لحكومات البلدان الأطراف أن تدعم البرامج والمشاريع الموجهة نحو التآزر عند تحديد المشاريع الوطنية ذات الأولوية لغرض التمويل وصكوك التمويل الدولي.

٢٣- وينبغي لعمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية أن تقوم أيضاً بتقييم وإيجاد التآزر. وينبغي بذل الجهود لزيادة الوعي على المستوى الوطني بضرورة كفاءة هذا التآزر، والترحيب بتنظيم أنشطة وحلقات عمل ذات صلة في البلدان المتأثرة، وذلك بمساعدة البلدان المتقدمة الشريكة في المنطقة.

(د) تعبئة الموارد

٢٤- رحبت البلدان الأطراف المتأثرة بالدعم الذي قدمه البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية والجهات المانحة الأخرى للمشاريع ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية في المنطقة، وأعربت عن تطلعها إلى استمرار التعاون مستقبلاً.

٢٥- ومع ذلك، لاحظت البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية أن منطقتها لم تشهد حتى الآن انطلاق مشاريع بمساعدة الآلية العالمية. بل إن البلدان المتأثرة في المنطقة لا تحصل على مساعدة استشارية أو لوجستية. ودعت البلدان المتأثرة المدرجة في المرفق الخامس الآلية العالمية إلى تعبئة الأموال وتوفير معلومات بشأن نقاط الدخول في عمليات وأساليب التمويل المتعدد الأطراف من أجل وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية.

٢٦- وأوضحت البلدان أنها أنشأت عدداً من الصكوك المتنوعة التي تدعم تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالاتفاقية على المستوى الوطني (الحوافز، والدعم وصكوك اقتصادية أخرى). وأنشأت بعض البلدان صناديق بيئية من أجل تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالمشاكل البيئية والاستثمار فيها، بما في ذلك تدهور الأراضي والجفاف. وتم التشديد على أهمية التمويل الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من آليات كويتو المرنة.

(هـ) تدابير إعادة تأهيل الأراضي التي تدهورت

٢٧- من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي وتخفيف آثار الجفاف، يقوم العديد من البلدان بتطوير وتنفيذ أساليب وتكنولوجيات جديدة ونهج أخرى، فضلاً عن استخدام المعارف التقليدية بصورة مبتكرة. ويشمل ذلك تطوير تكنولوجيا تحلية الماء وأساليب ري جديدة.

(و) الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة والخبرات وتعزيز نقلها

٢٨- لوحظ في بعض البلدان ضعف التفاعل بين الأوساط العلمية وبين صانعي القرارات. ويختلف مدى التفاعل مع الأوساط العلمية بين منطقتي شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية.

٢٩- وتم تحديد الحاجة إلى المزيد من البحوث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتدهور الأراضي والجفاف والتصحر. وذكرت بعض البلدان أهمية استكشاف سبل مستدامة لكسب العيش في المناطق المتأثرة من خلال وسائل مثل الزراعة العضوية، وحبس الكربون والإدارة المستدامة للأراضي.

٣٠- وأشارت البلدان إلى ضرورة التصدي لمشاكل محددة تتعلق بتدهور الأراضي ناتجة عن الضغط السلبي على البيئة بسبب بعض الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص. ومن المسائل الأخرى التي تحتاج إلى المزيد من البحث العلمي مسائل الحرائق وحرائق الغابات وتعرية وتملح التربة.

(ز) رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٣١- ثمة حاجة إلى تطوير نظام مقاييس ومؤشرات مشترك لمشاريع الأونكتاد ولتقييم تدهور الأراضي.

برامج العمل الوطنية

٣٢- أعربت بلدان متأثرة عديدة في أوروبا الوسطى والشرقية عن قلقها لأنها، وبسبب أوضاعها الوطنية، لم تركز في برامج عملها الوطنية إلا على التصدي لعمليات تدهور الأراضي والجفاف. كما أعربت بعض البلدان عن رغبتها في تطوير برامج على مستويات عديدة (محلية/قطرية/دون إقليمية). ولا تزال البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية بحاجة إلى الدعم من أجل إعداد أو تأوين برامج العمل الوطنية.

٣٣- واعترفت غالبية المشاركين في الاجتماع بأن النهج التصاعدي هو الطريقة الأنسب لمكافحة تدهور الأراضي. وأوضحت البلدان الأطراف أهمية الاستفادة من آليات التمويل مثل الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي لدعم وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية في المناطق المتأثرة.

٢- الأنشطة المشتركة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية

٣٤- أقرت البلدان بالأنشطة الجارية حالياً لإنشاء مركز لإدارة الجفاف في جنوب شرق أوروبا، وترشح كل من هنغاريا ورومانيا وسلوفينيا وتركيا لاستضافته، وعملية اختيار البلد المضيف، التي ينبغي استكمالها في

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كما لاحظت انخراط بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية في أنشطة مشتركة.

٣٥ - وقدمت البلدان إلى الاجتماع آخر المعلومات عن التقدم المحرز في التعاون على مختلف المستويات. واقترحت إمكانية تطوير المزيد من البرامج المشتركة والتعاون على المستوى دون الإقليمي في أوروبا الوسطى والشرقية. وأبرزت بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط العمل التعاوني الذي اضطلعت به في إطار البرامج الإقليمية للاتحاد الأوروبي وبرامج المساعدة التقنية لكومنولث الدول المستقلة، ومن خلال مراكز مثل مركز البيئة الإقليمي.

٣٦ - وذكرت إمكانية تنظيم محفل للمنظمات غير الحكومية في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط خلال عام ٢٠٠٧. كما تم تناول إمكانية القيام بمتابعة اقتراح سابق بشأن تنظيم اجتماع مع المنظمات غير الحكومية وجهات التنسيق من أوروبا الوسطى والشرقية.

٣٧ - واعترفت المنطقتان بالحاجة إلى المزيد من العمل بغية وضع برامج عمل إقليمية. وفيما يتعلق بالمرفق الرابع، تمت التوصية بالاستفادة من نتائج العمل الذي أنجز في إطار المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي، ولا سيما الأعمال المتضامنة لدعم برنامج العمل الإقليمي في شمالي البحر الأبيض المتوسط لمكافحة التصحر، لوضع برنامج العمل الإقليمي. ويمكن دعم تنفيذ برنامج العمل الإقليمي بواسطة خطوط تمويل الاتحاد الأوروبي مثل تلك المقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط أو من خلال الصناديق الهيكلية.

٣٨ - ومن الضروري أن تتقاسم البلدان الخبرات المتعلقة بالأطر والترتيبات التشريعية، وأن تقوم بنشر المعلومات على المستوى السياسي الملائم.

٣٩ - وعلى المستوى الإقليمي، تُعد برامج التدريب، وشبكات البحوث المواضيعية، والمراكز المرجعية الإقليمية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان الأطراف، وتقوم بلدان قليلة بتطوير أنشطة من هذا القبيل باستخدام الإمكانيات الموجودة.

٤٠ - ومن أجل التوصل إلى فهم مشترك لإمكانية القيام بجمع التبرعات لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وافق المشاركون على ضرورة تنظيم حلقات عمل بشأن تعبئة الموارد.

٤١ - واعترفت غالبية البلدان بإمكانية تمويل الاستخدام المستدام للأراضي، وذلك بصورة أساسية من خلال مشاريع التحريج/إعادة التحريج، واعترفت بضرورة القيام، على المستوى الإقليمي، بالمزيد من الدراسة للعلاقة بين تدهور الأراضي، وشح المياه، وحبس الكربون والتنوع الأحيائي.

٤٢ - وتطلع المنطقتان إلى المرحلة التالية من عملية اعتماد استراتيجية الاتحاد الأوروبي المواضيعية المتعلقة بالتربة.

٤٣ - وأبدت بعض البلدان رغبتها في متابعة أنشطة البلدان الأطراف في مناطق أخرى، وفي تطوير التعاون مع مناطق أخرى داخلة في إطار الاتفاقية، لا سيما بين البلدان المدرجة في المرفق الرابع وتلك المدرجة في المرفقين

الأول والثاني في إطار منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبين البلدان المدرجة في المرفقين الخامس والثاني في إطار منطقة آسيا الوسطى.

٤٤ - واقترح تطوير شبكة إقليمية للإنذار المبكر بالجفاف والتصحر، وعقد حلقات عمل على المستوى الإقليمي من أجل التنبؤ المبكر بالجفاف.

٤٥ - ونجحت بلدان منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط في تبادل خبراتها على المستوى التقني مما أبرز المشاكل المشتركة (مثل حرائق الغابات) والحلول المشتركة. وأبدى المشاركون دعمهم القوي لتطوير محافل لتبادل الخبرات والبيانات والمعلومات المتعلقة بتدهور الأراضي والجفاف والتصحر وإدارتها.

٤٦ - ولاحظت بعض البلدان ضرورة إيجاد نهج إقليمي لتحلية الماء، نظراً لتوجه بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط نحو اعتماد تكنولوجيا جديدة كجزء من استراتيجيتها لإدارة الماء.

٤٧ - ويمكن أن تكون الاجتماعات الإقليمية بمثابة محفل لتقديم دراسات عملية لحالات فردية.

٣ - عملية تقديم التقارير

٤٨ - ينبغي للدليل المساعدة على إعداد التقارير الوطنية أن يكون يسير الفهم وأن يتسم بقدر أكبر من التحليل، مع قابلية للتكيف على المستوى الوطني والإقليمي.

٤٩ - واعترفت البلدان التي حصلت على تمويل بجدوى تمويل إعداد التقارير. وعلى الرغم من ذلك، جاء التمويل متأخراً بعض الوقت ولم ييسر إعداد التقارير في الوقت المناسب.

٥٠ - وتبين من عملية التقييم الذاتي لتقديم التقارير أن غالبية البلدان بحاجة إلى المزيد من بناء القدرات، وتعزيز جهات التنسيق وهيئات التنسيق الوطنية على المستوى الوطني، والقيام بنشر أهداف الاتفاقية والأطر التي تقدمها على نطاق أوسع، وزيادة الالتزام السياسي.

٥١ - وأقرت جميع البلدان بجدوى تقديم لحة قطرية كجزء من عملية تقديم التقارير. ومع ذلك، طلبت البلدان إجراء المزيد من النقاش من خلال الفريق العامل المخصص بشأن محتوى اللوحة ومدى ملاءمتها للمحتويات الوطنية والإقليمية.

٥٢ - ولوحظ أن العديد من البلدان لا تلتزم بالمواعيد المحددة لتقديم التقارير الوطنية.

٥٣ - وأظهرت تقارير البلدان اختلافاً وتبايناً في استخدام العلوم والتكنولوجيا في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة. ولم تُقدّم معلومات محددة عن مشاركة الخبراء في عمل فريق الخبراء التابع للجنة العلم والتكنولوجيا.

٥٤ - ولاحظ المشاركون ضرورة إيلاء الأهمية ذاتها في التقارير الوطنية لما يواجهه تنفيذ الاتفاقية من مشاكل وما يحققه من نجاحات.

٥٥ - والبلدان التي ستقدم عروضاً في اجتماع أفرقة المناقشة المزمع عقده خلال الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية هي:

- (أ)
- البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط والبلدان المتأثرة الأخرى
 - البرتغال: العملية القائمة على المشاركة التي تشمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي
 - ألبانيا: الإطار التشريعي والمؤسسي أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية
 - إسرائيل: الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى واستراتيجيات التنمية الوطنية
 - إسبانيا: تعبئة وتنسيق الموارد، المحلية والدولية على السواء، والترتيبات المتعلقة بالشراكات
 - تركيا: تدابير إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، بما في ذلك المجالات الاستراتيجية الأربعة الواردة في إعلان بون
 - إيطاليا: الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة والخبرات العملية وتعزيز نقلها
 - سلوفينيا: رصد وتقييم الجفاف والتصحر.
- (ب)
- بالنسبة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية
 - الاتحاد الروسي: العملية القائمة على المشاركة التي تشمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي
 - أرمينيا: الإطار التشريعي والمؤسسي أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية
 - الجمهورية التشيكية: الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى واستراتيجيات التنمية الوطنية
 - أوكرانيا: تعبئة وتنسيق الموارد، المحلية والدولية على السواء، والترتيبات المتعلقة بالشراكات
 - بيلاروس: تدابير إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، بما في ذلك المجالات الاستراتيجية الأربعة الواردة في إعلان بون
 - سلوفاكيا: الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة والخبرات العملية وتعزيز نقلها
 - جورجيا: رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٥٦ - وناقش الأطراف الطريقة الفضلى لتقديم مساهمات إقليمية فعالة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وتطوعت بعض البلدان الواردة في الفقرة ٥٥ أعلاه لعرض الخبرات المتعلقة بمرفقها الإقليمي في أثناء مشاركتها في أفرقة المناقشة المزمع عقدها في إطار الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

٥٧ - واقترحت بعض البلدان أن تجرى المشاورات بين البلدان المدرجة في نفس المرفق ينبغي أن تتم في أثناء الاجتماعات الإقليمية القادمة في إطار الاجتماع وليس قبله.

٤ - مؤشرات تتعلق بالأنشطة المستقبلية في السنوات العشر القادمة

٥٨ - ينبغي أن يُدرج في جداول أعمال الاجتماعات الإقليمية المستقبلية بند يتعلق بالدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، ومعلومات عن تغذية مرفق البيئة العالمية بالموارد، ومناقشة النتائج التي توصل إليها الفريق العامل المخصص والفريق العامل الحكومي الدولي الذي يعقد بين الدورات.

٥٩ - واعترفت المنطقتان بأنه ينبغي للجنة العلم والتكنولوجيا والفريق العامل الحكومي الدولي إجراء المزيد من المناقشة لكيفية تطوير آلية مستقلة ومرنة لتحسين الدعم العلمي والتقني للاتفاقية.

٦٠ - وطلب ممثلو بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية إلى أمانة الاتفاقية مواصلة تيسير التعاون الإقليمي ودون الإقليمي/العابر للحدود والأقاليمي في أوروبا من أجل استكمال عملية برامج العمل الوطنية.
